الندوة الوطنية عن "حقوق الإنسان في الإسلام"

المجمع الرئيسي للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا: 12–13 نوفمبر 2013

مصطفى بن شمس الدين* ومحمد الطاهر الميساوي**

خصصت "وحدةُ البحث في قضايا الفقه المعاصر" بقسم الفقه وأصول الفقه بالجامعة الإسلامية العالمية ندوتها الوطنية للعام 2013 لموضوع حقوق الإنسان في الإسلام، وقد حُدد لها محور رئيس طُلب من معدي البحوث مراعاته في معالجة الموضوعات التي يتناولونها، ألا وهو الانخراط العلمي في الحوار والجدل الفكري الدائر في ماليزيا حول كيفية الملاءمة بين تعاليم الإسلام والقانون الدولي بمرجعياته اللادينية الوضعية. وقد غطت الخمسون بحثًا التي قدمت في جلسات الندوة العديد من الموضوعات والقضايا، كالإشكاليات المعرفية والمنهجية للملاءمة بين مبادئ الإسلامي وتعاليمه ونظريات حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وحقوق الطفل، والحرية الجنسية (gender rights)، والحرية الدينية، وحرية التعبير، ومشاكل المحاكم الشرعية القائمة في معالجة قضايا الأحوال الشخصية التي تحكم فيها، إلخ.

افتتح الندوةَ نائبُ الأمين العام لوزراة التربية في الحكومة الفيدرالية الماليزية السيد ناصر بن الحاج محمد عبد الدائم، كما خاطبها في محاضرتين أساسيتين كل من السيد حسمي أغام رئيس الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان في ماليزيا (*SUHAKAM*) والدكتور مدثر عبد

* دكتوراه من الجامعة الأردنية بعمان، أستاذ مساعد بقسم الفقه وأصول الفقه، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. البريد الإلكتروني: mussham@iium.edu.my

** أستاذ مشارك بقسم الفقه وأصول الفقه، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، ومدير تحرير مجلة التجديد، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. البريد الإلكتروني: mmesawi@iium.edu.my؛ mmesawi@yahoo.com

الرحيم المفكر والباحث السوداني المعروف. وأكد السيد أغام في محاضرته أنه على البلدان الإسلامية الموقعة على الوثائق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان إما أن تعيد النظر في قوانينها وتصلحها بما يناسب روح تلك الوثائق والمعاهدات ومبادئها أو أن تخرج من تلك الالتزامات. وبما أن الخيار الثاني صعب وغير واقعي إن لم يكن مستحيلاً في ظل الأوضاع السياسية الدولية القائمة، فإن تلك البلدان عليها أن تطور نظمًا قانونية تحمي حقوق الإنسان فيها وتراعي وتحقق قيم الإسلام وتحترم مبادئه بفعالية وانسجام.

وفي الاتجاه نفسه أكد الدكتور مدثر عبد الرحيم ضرورة تجنب النظرة الحدية والنزعة التبسيطية التي يروجها كثير من الكتاب (المسلمين وغير المسلمين) من منطلقات إيديولوجية منغلقة غير علمية ولا واقعية، والتي تجعل الأمر وكأنما هو اختيار بين نقيضين: إما علمانية تدعي الحفاظ على حقوق الإنسان، وإما إسلام لا مكان لحقوق الإنسان فيه. وهذا يقتضي اجتهادًا فكريًّا وتشريعيًّا يضع الأمور في نصابها الصحيح على نهج عدل متوازن.

وكذلك قدم الدكتور إبراهيم محمد زين – عميد كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية – مداخلة أساسية استعرض فيها طرفًا من الجدل الذي دار وما زال دائرًا بين كثير من المفكرين العرب حول إشكالية حقوق الإنسان (ومنهم على سبيل التمثيل محمد أركون وعبد الله النعيم)، مبينًا أن غياب التناول المعرفي لموضوع حقوق الإنسان في الإسلام وعدم الوضوح المنهجي وغلبة الصراع الإيديولوجي هو الذي كثيرًا ما يجعل مثل هذا الحوار لا ينتهي إلى شيء، إلا مزيد تشويش للمفاهيم وتغبيش للرؤية.

وقد صدرت عن الندوة في ختام ما جرى فيها من عروض وما دار من مناقشات بين المشاركين جملةٌ من التوصيات، من أهمها الأمور الآتية:

1- ضرورة اعتماد مقاصد الشريعة الإسلامية ومفهوم الفطرة إطارًا مرجعيًّا أساسيًّا لتطوير الخطاب الإسلامي حول حقوق الإنسان.

2- ضرورة مراجعة إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام الصادر عن منظمة مؤتمر العالم الإسلامي في أغسطس 1990 لتعميق أسسه النظرية الشرعية، وتطوير

مواده، وتوسيع نطاق شموله، إحكام صياغته الفنية، لجعله وثيقة أكثر متانة وتماسكًا من الناحية العلمية، وأكثر تعبيرًا عن الوجهة الإسلامية وأكثر تواصلاً مع الآخرين.

3- دعوة السلطات التشريعية والقضائية في ماليزيا (على المستوى الفيدرالي ومستوى الولايات) إلى إجراء مراجعة منهجية شاملة للنظم القانونية والقضائية الخاصة بشؤون الأحوال الشخصية للمسلمين من أجل إصلاح ما فيها خلل وقصور كثيرًا ما يوقع المحاكم الشرعية في عدم العدل في أحكامها بشأن القضايا التي تعرض عليها.

دعوة الحكومة الماليزية خاصة وحكومات العالم عامة إلى التصدي بحزم وصرامة إلى الجماعات والمنظمات التي تستغل النساء والأطفال بطرق تجارية واستعبادية خارقة لكل القيم الإنسانية والخلقية والدينية والنظم القانونية والأعراف الدولية، وإيقاع أشد العقوبات على المتورطين في ذلك.